

لسم الله الرحمن الرحيم **الشمس** الواستوعبنا اللواتي في جملته لم يكن ذلك اذ
 انما نوتنا الاقدار عليه الا فذلك الحد من كماله واصل الله صلى الله عليه وسلم
 كانه اصل المخلوقات وخلقهم في المواضع سدينا ونينا وحبينا محمد بن عبد
 وحيه صلى الله عليه وسلم في ابي كبرياء اما بعد فاقول مشارحنا في
 الله محمد يقول ان الفاضل الكامل مقبول الطالبين شيخنا شهاب الدين
الحسين موصي المقتدي بالامام الاخير تصريحه بالمتدا شاخص
 بان الامام في المرحل فعت جبي به للتوضيح لا المرحل كما صرح به الاستموني
 وغيره اذ نعت المرحل او الزم يجب عند قطع حذف المبتدل او الفصل
 وهو محمل قول المشتري وضع او انصب ان قطعت مضمرا منها او انصبا
 لن يقولوا اما ان كان لمحج التوضيح جار لظهار كما قال ابي كبرياء قال محمد
 هو ان ما كل لكن انت خير بان المناس من المرحل لا التوضيح اذ حيث
 قيل ما كل ان في الامام المعلوم فلا يحتاج لا يفتح ولو سمى الامام الاخير
 له بوضع في شراكم بغير اعيه كثيره ولو نوجب الفنون بوجبه لم مدح فلو
 قال ما ذكرتم الامام الاخير لعان لعن باستنا في جملة المرحل وكانه قطع
 النظر عن تعيينه كما ذكره في الشهرة وادعي ان ما لكا ينفله ويجعل غيره يحتاج
 الي التوضيح وان الامام الاخير قاصر عليه بحيث يوضح ثم المرحلي اما نسبة
 للغير والمذهب او الشيع الذي اخذ عنه ما نكل واحرجي مفرد بالكمال
 او نسبة لمطلق المرحلي لكونه فردا من اهل البيت ان نسبة التي الي نفسه
 مبالغة فكانه بالغ في انصافه بالرحمة حتى ما اهلالات منه او حوا
 اخر ينسب اليه او انه بالغ فيه حتى انه لم يعم اعظم من بسب اليه نفسه
 الي نفسه **المحل له الذي قد يقبل الاول** ان يقول قد قبل من وجوه القول
 ان المتبادر منها التقليل ثم قد قيل ان قد في قوله قد بهم الله المعروف
 انه قليل باعتبار متعلقه **الثاني** ان فتحة يقبل ليست اعسا با وانما هي
 فتحة

فتحة بنا والالف مبتدلة من فون التوكيد الخفيفة وتوكيد المضارع في غاية
 الشدة اذ كان في غير المواضع المعلومه كما في الاستموني وغيره **الثالث** ان
 في الماضي حسن التناول وبشدة الرجا بالقبول حتى كان حصل **الرابع**
 ان تعبيره بالماضي انب لقله ما مع ثم ان اراد بالقبول الاجز واستوا
 المأم فالامر ظاهر لقول ابن السبكي وبصحة العبادة اجز اوها وان
 اراد به الاثابة فيقال ماصوي اي صحة كاملة بان نوي معجزة الامثال
 لقول القرظي قد يكون الشيء مستحيما يعتبر في صحة شراكا ولا يثاب
 عليه لعدم قصد الاستئصال والصحة موقفة الفعل ذي الوجهين
 الشرع والوجه الثاني الخالفة وهو البطلان والفساد فالايكون
 الاموقا كجرفة اسم تعالي لا يوصف بالصحة شرعا وان وصف
 بحالته اذ في الاثر كالمخالف جهلا لا معرفة وما لا يكون الاثبا
 فكالزنا لا يوصف بالفساد اصطلاحا وان وصف به لغيره كجلا
 الصلاة فان صورتها تارة توفقت وتارة لا **من عبادته** الا شهر
 انها ما توقفت علي معرفة المعبود والنسبة كالصلاة فهي اخص
 من القرية لتوقفها علي المعرفة فقط قال العلامة ابن قاسم علي
 الزرقاني كالعق واعم منها الطاعة لعدم توقفها علي كالتنظي
 للوصول لمعرفة الله لكن لا يخفى ان طاعة المجهول مستحيلة فلا
 بد من المعرفة بوجه ما وهي كافية في الاول فالحق ان النبي **ص**
 هو امتثال امر من تعرفه وامرك به طاعة ومن حين ان يعرفك
 منه ويرضيه عليك تربة ومن حين انه خدمة له عبادة ثم الاجتماع
 لتسبيح وعدمه يرجع لما ثبت في الشرع **فصل في صلاة الله مع**
سلام الولي ان يقول ثم صلاة اتبعة سلاما لان مع تدخل علي
 الاعني يقال جاللا في مع السلطان ولا يقال جاللا السلطان مع